دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

الدعارة في تـونس قبيل وأثناء الفترة الاستعمارية ١٨٣٠-١٩٣٩
دراسة مقارنة مع الجزائر ومصر

د. بلقاسم بنعبد النبي
عضو مخبر البحث والدراسات والبحوث المتقاربة والمتكاملة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
صفاقس – الجمهورية التونسية

مُلَخّص

حاولت الدراسة فك شفرة ظاهرة الدعارة والبغاء التي عملت الذاكرة الاجتماعية في البلاد التونسية وجميع الدول العربية دون استثناء على طمسها من التاريخ وكرست كل الأساليب لتغييبها واعتبار الخوض فيها ضرب من ضروب المس بالمحظورات. فهي ظاهرة محرّمة في جميع الأديان السماوية وأدخلها الدين الإسلامي في باب الكبائر، وتنافي الأعراف المحلية والنواميس الجمعية، حيث رُبطت الممارسة الجنسية خارج إطار الزواج بالجرم في الحق النفسي والحق العائلي والحق العشائري. إذ شددت المنظومة الفكرية التونسية والعربية والإسلامية عمومًا على ربط طهارة الفتاة بالعفة، فالمرأة هي شرف العائلة والقبيلة، وأيّ ممارسة لها للجنس أو حتى الوقوف مع رجل خارج إطار الزواج يحوّلها إلى فاجرة وعاهرة ويتبرأ منها أهلها وعشيرتها وقد يحكم عليها بالطرد أو حتى القتل لردم "العار" الذي ألحقته بنفسها وأهلها وعشيرتها. فكانت الأنثروبولوجيا التاريخية أداتنا لفك طلاسم وخبايا هذه الظاهرة، ولو بإيجاز، بالبلاد التونسية في فترة الاحتلال الفرنسي وما قبله. فلم يغب البغاء في الفترة الحديثة من تاريخها لكنه لم يكن مقننًا بل كان سرًا أو في أماكن الكيف والرقص نتيجة صرامة القوانين وشدة العقوبة، وإن عُرف مع قانون عهد الأمان سنة ١٨٥٧ شبه تقنينًا وحدد أجرًا بين الحريف والمومس خاصةً مع التوافد الكبير للأجانب على البلاد والامتداد الحضري نتيجة الموجات المتتالية للنازحين خاصةً بالحاضرة تونس. ومع التواجد الفرنسي سنة١٨٨١م قُنّنت الدعارة، وفُتحت أماكن خاصة سميت بالمواخير، وخضعت العاهرات للرقابة الأمنية والصحية وكأننا نتحدث عن "موظف في الدولة"، واجتاحت البلاد مافيات الدعارة العالمية، وواصلت بيوت المواعيد السرية عملها. ولم نكن لنضع الدراسة بغية السرد، ولكن هي محاولة لمحاكاة الواقع باعتماد المقارنة بين فترتين زمنيتين والمقارنة مع دول مجاورة وهي الجزائر ومصر حتى تتمكن نقل صورة أقرب للحقيقة دون تستر أو مغالاة.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	١٥	مارس	٢٠١٩
تاريخ قبـول النشـر:	٠٤	يونيو	٢٠١٩

كلمات مفتاحية:
الدعارة؛ البلاد التونسية؛ مصر؛ الجزائر؛ الفترة الحديثة؛ الفترة الاستعمارية

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.21608/KAN.2020.150717

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
بلقاسم بنعبد النبي. "الدعارة في تـونس قبيل وأثناء الفترة الاستعمارية (١٨٣٠ - ١٩٣٩): دراسة مقارنة مع الجزائر ومصر".- دورية كان التاريخية.- السنة الثالثة عشرة- العدد السابع والأربعون؛ مارس ٢٠٢٠. ص ١٥١ – ١٦٢.

Corresponding author: belgabdenbi@yahoo.fr
Official website: http://www.kanhistorique.org
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Inquiries: info@kanhistorique.org

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَوريةُ كَان التَّاريْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

تعرّف الدعارة بالفساد والشر والفسق والفجور والخبث[١] وهي محرّمة في الدين الإسلامي وتخالف الأعراف المحلية بالبلاد التونسية، حيث رُبطت الممارسة الجنسية خارج إطار الزواج بالجرم في الحق النفسي والحق العائلي والحق العشائري. إذ رَبطت المنظومة الفكرية التونسية والعربية والإسلامية عموما طهارة الفتاة بالعفة، فالمرأة هي شرف العائلة والقبيلة، وأيّ ممارسة لها للجنس خارج إطار الزواج يحوّلها إلى فاجرة وعاهرة ويمسّ ذلك عفة ونخوة وشرف العائلة والقبيلة، فيكون التبرؤ منها أو حتى قتلها وسيلة لردم "العار" الذي ألحقته بنفسها وأهلها وعشيرتها.

تعتبر الدعارة من التاريخ الإنساني المسكوت عنه في الذاكرة الجمعية والتي تفننت في طمسها وكرست كل مهاراتها لتغييبها من البنى الاجتماعية وطردها على الهامش، هذه البنى التي تتوافق اجتماعيًا وفكريًا وثقافيًا وطقوسيًا وعرفيًا مع الجانب الديني الذي حرّم الزنا والبغاء. فحاولت الأنثروبولوجيا التاريخية رسم صورة جديدة وتركيب الأحداث الاجتماعية والتاريخية بالغوص في الفرد والتهميش والطقوس والأفكار والرمزيات وكل ما له علاقة بالحياة اليومية.

ولا ندعي بأننا أول مَنْ خاض في هذا البحث، بل سبقتنا عديد الكتابات إلى ذلك وكانت تقريبًا جميعها باللغة الفرنسية وحاول مؤلفوها تسليط الضوء على الظاهرة من زوايا مختلفة ومن ذلك نذكر تارود Taraud الذي أصدر كتابًا حول الدعارة في تونس والجزائر والمغرب في الفترة الاستعمارية بين ١٨٣٠- ١٩٦٢ والسنوسي محمد علي الذي نشر مقالا سلط فيه الضوء عن الدعارة في تونس في فترة الاحتلال الفرنسي ومحمد كارو ومعلى منصف اللذان صدر لهما مقالا حول الدعارة في الحاضرة تونس في القرنين ١٩ و٢٠ وغيرها من البحوث التي اهتمت بالمهمشين والتهميش في البلاد التونسية خلال الفترة الاستعمارية والفترة التي سبقتها... إلا أننا حاولنا في هذا البحث الاستنجاد بالأنثروبولوجيا لدراسة تاريخ الدعارة في البلاد التونسية في علاقة بالسلطة والمجتمع وفي علاقة بالقوانين والأعراف واعتمدنا منهج التاريخ المقارن وذلك أولا لرصد التطورات القانونية والتفاعلات الاجتماعية والذهنية مع الظاهرة خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وثانيًا وضع محاورة مع الجزائر ومصر لتقديم صورة أشمل وأقرب إلى الحقيقة.

أولاً: الدعارة في الفترة الحديثة (قطاع سري مقنّن)

لم تأخذ الدعارة الصبغة الرسمية في الفترة التي سبقت الاستعمار الفرنسي وكانت تمارس في الخفاء. ففي سنة ١٨٥٦، أكّد ابن أبي الضياف لقنصل فرنسا ليون روش أنّ النساء المسلمات لا يمكن أن يكنّ مومسات، لأنه لم يتم تسجيلهن في سجل، لا يمتلكن بطاقات ولا يمكن تمييزهن بزي خاص، دون أن ينفي وجود علاقات جنسية غير مشروعة في ديار الإسلام.[٢] وذكر ابن أبي الضياف في حديثه عن محمد باي أنّ عقوبة الزنا عنده بالموت ومدنا بعديد الأمثلة منها أمر بقتل جماعة من أهل المرسى وهم من أهل الدعارة والفساد. وأضاف: "وفي غرّة ذي القعدة من السنة ١٢٧١ هـ (الاثنين ١٦ جويلية ١٨٥٥م) نمى إلى الباي أنّ رجلا يقال له محمد السقا، كان من العسكر وخرج... يأوي في داره أهل الفسوق والبطالة... فأمر الباي بإحضاره مع عواهر من فسقة النساء. ولما وقف بين يديه أمر بقتله هدفا للرصاص قبل أن يعلمه بذنبه... ثم أمر بنفي النساء إلى قرقنة، وأمر المحتسب بالاستيلاء على سائر كسبهن وبيعه بالسوق، وأخذ الباي ثمن ذلك لنفسه..."[٣]. بل أنّ المرأة التي تدان بالدعارة توضع في كيس (شكارة) وتلقى في البحر[٤]. وكان محمد باي يبارك كل من يقتل زوجته الخائنة وعشيقها، فقد "دخل إليه رجل من صعاليك الأعراب وجفاتهم، يحمل مزودًا به رأس رجل ورأس امرأة وقال له: "إنّ امرأتي هذه وجدتها مع هذا الرجل فقطعت الرأسين، وها أنا بين يديك"، فقال له بديهة "أحسنت"، وأمر أن يكتب له بإسقاط ديتها وعدم المطالبة بدمها..."[٥].

هذا الكلام قد نرجعه على صاحبه بما كتبه عن وظيفة "المزوار" التي تمثل الأساس القانوني للبغاء في تونس في الفترة الحديثة، وقال عنها: "وخطة المزوار "كانت في عهد ملوك بني أبي حفص وهي الحسبة على تغيير المنكر، ثم صارت إلى ضدها في زمن الترك، يتولاها الواحد على مشارطة مال معلوم، ويحصي عدد العاهرات ويسرحهن للتزوج بأنفسهنّ ممن يرتضينه على بعض فتاوى المذهب الحنفي... حتى أبطل هذه الوظيفة الشنعاء الباشا أبو النخبة مصطفى باي..."[٦]. وأكّد: "سنة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م أبطل الباي وظيفة المزوار، وكان أصله النهي على المنكر، فآل إلى الإعانة عليه، ودخله ينيف على العشرين ألف ريال في السنة... وطرد متولي هذه الخطة الرذيلة..."[٧]. فالمزوار مهما كانت وظيفته شريفة كما بدأت أو وضيعة كما انتهت، شرطي أخلاق حميدة في العهد الحفصي أو

مسجل للعاهرات في العهد العثماني، فإنّ وجود هذه المؤسسة دليل قاطع على التنظيم الذي عرفه قطاع البغاء في البلاد التونسية خاصةً في الفترة الحديثة، بل تحوّل المزوار إلى سمسار بغاء ومغرر بالقاصرات لتحقيق ثراء أكبر بعد أن يدفع ضريبة الدولة.

ولم تختلف الجزائر عن تونس، فقد أورد آ. دشين في كتابه البغاء في مدينة الجزائر أنّ الدعارة سجلت منذ القرن السادس عشر. وقبيل حلول فرنسا بها، سجّلت بنات سائبة أو عمومية موزّعات في منازل ومصنفات حسب الجمال والأصل، وقدّر عددهم ٣٠٠٠ من عرقيات مختلفة، مورسكية، عربية وزنجية[٨]، وهي تخضع تحت سلطة المزوار. ومثّل المزوار رمز تقنين مهنة البغاء قبل الاستعمار، وهو دائما مغربي لأنها تعتبر مهنة مبتذلة رغم ما تدرّه من أموال طائلة، فهو القاضي ومسئول الشرطة الذي يراقب ممارسات الدعارة، وهو الذي يسجل أسماء وجنسيات العاهرات في دفاتر، وتدفع له الجميلات غرامة مالية تقدر ب ١١ فرنك وغير الجميلات ٥ فرنك و٤٠ صنتيم[٩]. وكانت له القدرة للدخول للمنازل لاكتشاف المغامرات الغرامية عن طريق عناصر تحت خدمته وينقض على المرأة لتكون تحت سيطرته، ويجبرهن على دفع المال له مقابل ألا يسجّل أسامهنّ في دفتره[١٠]. ووجدت وجوه عديدة للدعارة السرية في تونس خاصة مع التغير الحاصل مع عهد الأمان وظهور الضبطيّة التي أصبحت تفرض عقوبات جديدة على ممارسي البغاء بعيدة عن القتل المباشر الذي طبّقه خاصة محمد باي. فكانت اللقاءات تتمّ بين الرجل والمرأة بسرية في منازل خاصّة، ملؤها الرقص والخمر والكيف من سجائر وتكروري، وسميّت هذه الاحتفالات الليلية بالكيف نسبة إلى التكروري[١١].

وسبّب ذلك في إزعاج عديد السكان بمدينة تونس وأصبحت بعض الأنهج منعوتة بالدعارة، فتركها سكانها مثل نهج سيدي عبد الله قش، سيدي زهير، سيدي نعيم، زقاق بوسعدية، حومة الأصلي... إذ عرفت الدعارة بعد عهد الأمان تغيرا في وضعيتها وأخذت طابعًا شبه رسميًا، وحدّد أجرًا مضبوطًا بين الحريف والعاهرة والذي قدّر سنة ١٨٦٠ بـ ١٢,٥ ريالاً[١٢] رغم تشبث السلطة برفض هذه الممارسات، ولكنها في نفس الوقت أغمضت أعينها عن منازل الدعارة التي تكاثرت في مدينة تونس والبلاد عموما وتركت المهمة لأعوان الشرطة الذين استغلوا الوضعية ليتحولوا إلى حرفاء بالمجان للعاهرات بل تقاسموا المداخيل معهن مقابل تغطية نشاطهن. وذكر الأستاذ عبد الحميد لرقش أنّ عدد العاهرات اللاتي تتقاضين أجرًا من الحرفاء بمدينة تونس ما بين ١٨٦١ و١٨٦٥ بلغ ٤٥٠ وهنّ من أصول وعرقيات وديانات مختلفة، فوجد مغاربيات وريفيات وحضريات، وبيضاوات وزنجيات ويهود ومسلمات[١٣]. كما أكّد أنّ الأرباض حوت النسبة الكبيرة من المومسات سنة ١٨٦١، خاصة ربضي باب سويقة وباب الجزيرة، وأرجع ذلك إلى الأدفاق النازحة التي تتجه إلى هذه الأرباض والعدد الكبير للفنادق والوكالات والتي أحصيت بـ ٥٠ في باب الجزيرة[١٤].

ونشطت في البلاد التونسية في الفترة الحديثة ما يسمى بالمغنيات الراقصات، اللاتي عملن في الأفراح والمناسبات، فكنّ يرقصن ببطونهن أو بالبيض أو بالسيوف أو بالمناديل، ويرتزقن أيضًا من الدعارة وهنّ في الغالب من اليهود[١٥]، فهي الراقصة التي تقول عن نفسها: "راني معروفة بين النوازل[١٦] ملقطة بالصوفة"[١٧].

وعرفت الجزائر أيضًا المغنيات الراقصات اللاتي كنّ تقدمن عروضها في المقاهي أمام العساكر والتجار والأجانب، خاصة شابات أولاد نايل في حي بوسعادة[١٨]. ويقع مركز قبيلة أولاد نايل في بوغار بجلفة في وسط الجزائر، مثلت مهنة الدعارة تقريبا "تقليدا فيها". كانت الفتيات تنزلن إلى المدن: الجزائر، بليدة، بوغار، جلفة، بوسعادة، الأغواط، بسكرة، مسيلة... ويبقين هناك إلى حين تكوين ثروة صغيرة من الغناء والرقص والدعارة تمكنهن من الاستقرار بقبيلتهن والزواج[١٩]. ذكر لويس شارل روير: "على طول شارع بوسكات، أمام الباب المفتوح، يمكن للمرء أن يشاهد زينة عمل أولاد نايل يمسكن بالزبائن الخارجين بتثاقل من جانب يامينة أو فاطمة أو ماحور الصحراء..."[٢٠]. ولم يقف الأمر هنا بل اعتبرت النايليّة ملعونة منذ الصغر، فهي مومس بالوراثة ودون شهوة ولا تعرف الحشمة وهي "كاهنة الحب"[٢١]، ودخلت في عاداتها تكوين خبرة جنسية قبل الزواج حتى وإن كانت لا تظهر عارية للعموم مثلما تفعل المورسكيات[٢٢]. ونفس الشيء في قبيلة أولاد عبدي التي تقع في الأوراس، يغادرها نساؤها للمدن ولا يعدن إلاّ بعد تكوين ثروة محترمة، وهنّ لا يبقين في حي خاص بل يتوزعن بين الأحياء في المدينة ويعشن من الغناء والرقص والدعارة. عُرفت النساء في هذه القبيلة بتعدد الزواج والطلاق الذي يصل إلى ٦ مرّات، فهي منطقة تحوي في أوائل القرن العشرين ٢٥ ألف ساكن وتعرف ١٠٠٠ حالة طلاق سنويا، وأطلق على هاته النسوة "السائبة" لقب "عزريات" ولا يلقون أيّ اهتمام من أهاليهم[٢٣].

نقل الفرنسيون والأوروبيّون صورة مشينة جدّا لبعض القبائل الجزائرية خاصة أولاد نايل لكن السؤال الذي يطرح، هل يمكن التسليم بمصداقية هذه الكتابات ونحن نعلم جيّدا بأنّ قبيلة أولاد نايل ذات أصول عربية شريفة؟ هل تتناغم دراسات الأنثروبولوجيون والعسكريون الفرنسيون حول قبيلة أولاد نايل مع الواقع الإسلامي؟

قبيلة أولاد نايل من أكبر وأثرى القبائل الجزائرية وأكثرها عددا وعدّة (تعد سنة ١٨٤٧ ما بين ٨٠ و١٠٠ ألف نسمة توزعوا على ٢٠ ألف خيمة، وكسبت في ربيع ١٨٤١ حوالي عشرة آلاف رأس من الأغنام ومائة وستة وثمانون من الإبل)، وتقطن بطونها عديد ولايات الوسط الجزائري المتاخمة للصحراء، وهي بسكرة ومسيلة وجلفة والأغواط وتمتد إلى ولايات سطيف ومدية والبرج. وافتخرت هذه القبيلة بنسبها العربي الشريف الذي يعود إلى آل البيت، وعرفت "بالكرم والأنفة والإيواء والرحمة والمرحمة والسعة والضيم والأمان والوفاء والقرى والجوار وحسن المعاملة والميعاد[٢٤]. ومن أسس القبيلة الفروسية[٢٥] التي مثلت جزء من فولكلورها اليومي من خلال "الكورس" (السباق) والصيد والمفاخرة باستعمال السلاح[٢٦]. وقال فيهم محمد بن عبد الرحمان الديسي: "وأجمل حماتهم وأشجع أبطالهم وكفاتهم أولاد مليك، مع ما خصّوا به من كمال المروءة والشجاعة والفروسية وحسن الأخلاق وجمال الألوان وكثرة القرّاء والصلحاء، كما هو معلوم ومقرّر بالمشاهدة"[٢٧]. وعرفت القبيلة في الفترة الحديثة بتمرّدها المتواصل على الحكم المركزي وواجهت المحلات عسكريًا بسبب رفضها دفع الجباية، وقتلت الباي عثمان حين قام بغزوة عليها في محاولة لاستخلاص الضرائب[٢٨]. كما ساهمت القبيلة في مقاومة الاحتلال الفرنسي وانضمت إلى مقاومة الأمير عبد القادر سنة ١٨٣٧، الذي ذكر للجنرال أوجان دومًا (Domma) عندما سأله عن أجود الخيول الجزائرية وأكثرها استعدادًا للقتال، خيول أولاد نائل وأضاف "لأنهم لا يتخذونها لشيء آخر غير القتال". ولم تخرج نساء أولاد نايل عن أوصاف رجالها، فهن يتصفن "بالكمال والعفاف والخلال والأوصاف والقد والجمال والسمايم والخصال"[٢٩]. وبناء على ما ذكر هل يمكن أن نصدّق أنّ نساء قبيلة أولاد نايل يربين ويعشن على الدعارة؟

عرفت القبيلة بعديد الأناشيد التي تصحبها الرقصات المتعدّدة مثل رقصة السعداوي أو رقصة النايلي[٣٠] لكن لم تحتكر ذلك لنفسها، فهي خاصيّة تشمل جميع القبائل العربية التي تدرج الغناء والرقص في عاداتها وتحفظها الذاكرة في الأفراح وخاصةً الأعراس في إطار الفخر بالأصول وماضي الأجداد. لذلك لا يمكن أن نسلّم بما كتبه الفرنسيون، فقد عمد الكثير منهم إلى المبالغة ونقل صورة مشوّهة عن الأهالي في المغرب العربي واتهامهم بالنهب والسرقة والتقاعس والتوحش والدعارة... فالأمر لا يتعدّى بعض النساء اللاتي ربطن الدعارة بالرقص أو اللاتي عصفت بهن المستجدات الفرنسية. فقد اتبعت السلطة نسقا استيطانيا في احتلالها للجزائر، ووطّنت مستوطنيها في أراضي الأهالي وهجرت مالكيها نحو المدن وتركتهم في توهان التهميش والفقر والجوع.

لم يختلف الوضع عنه في مصر، فقد وجد البغاء في كامل البلاد وخاصة القاهرة، ففي عصر المماليك، وصل الأمر إلى وقوف العاهرات في الأسواق يعرضن أنفسهن على المارة[٣١]، فخصصت السلطة لهن حارات خاصة[٣٢]، وفرضت عليهن ضرائب[٣٣]، وعيّنت ضامنة مهمتها تسجيل أسماء الفتيات الراغبات في الدعارة[٣٤]. وحاول بيبرس القضاء الظاهرة، فمنعها في القاهرة وأبطل ضرائبها وحبس العاهرات إلى أن يتزوجن مقابل مهر يقدّر بـ ٤٠٠ درهم، ٢٠٠ معجلة و٢٠٠ مؤجلة لتيسير أمر الزواج[٣٥]. وكانت النساء في عهد المماليك تتزين لتبرز حسنها وجمالها ويتبخترن في الشوارع، فتتفق المرأة مع الرجل الذي يتبعها إلى منزلها وهناك يحصل على رغبته مقابل المال، وقد يصل الأمر إلى قتل الزبون وسرقة أمواله[٣٦]. ووجد في مصر الغجريات أو الغوازي، هنّ راقصات شوارع، معتمدين على تحريك شهواني لأجسادهنّ لمَنْ يدفع من عامة الناس، وقد يتم استئجارهن لإحياء الأعراس والاحتفالات العائلية[٣٧].

وأيضًا العوالم ومفردها "عالمة"، ويحتوي الاسم على لفظ "العلم"، لعلمهنّ بالموسيقي والألحان ولقدرتهنّ على غناء القصائد والأهازيج. ومع نهاية القرن التاسع عشر، تحولن العوالم من جاريات يتعلمن الموسيقى ثم يبعن للأثرياء إلى صاحبات فرق فنية تحيي الليالي، وكان غنائهن ورقصهن في الحفلات والمناسبات مقتصرًا على مجالس النساء في البداية ثم المجالس المختلطة حين أصبح الاختلاط غير مستهجن[٣٨]. وكانت فرقة العوالم تتكون من «الأسطى» وهي صاحبة الفرقة ورئيستها، ثم العازفات أو «الألاتيه»، تصاحبهن الراقصات. ومثلت الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ - ١٩٢٥ بمثابة العصر الذهبي للعوالم، تمتعن خلالها بمكانة رفيعة بين الأثرياء ومتوسطي الحال. واعتبر «شارع محمد علي» بالقاهرة الحاضن لظاهرة العوالم منذ بدايتها، وكان مركزاً للفنون الشرقية، تجاوز

العوالم والرقص، وجمع ورش صنع الآلات الموسيقية ومحلات الفرق النحاسية والمقاهي المكتظة بالفنانين ومتعهدي الحفلات، قبل أن يضيع كل ذلك تدريجيًا في أواخر القرن العشرين، ومع ذلك هناك حارة تسمى "حارة العوالم"[٣٩].

ثانيًا: الدعارة في الفترة الاستعمارية (قطاع منظم ومقنن)

١/٢-تقنين الدعارة

دخلت السلطات الفرنسية البلدان المغاربية متناسية ثقافة وذهنية هذه الشعوب وعمدت إلى فرض قوانينها الفرنسية، ومن ذلك قوانين تنظم الدعارة. فلم تمض أشهر على احتلال الجزائر حتى بدأت بإصدار الأوامر لتنظيم هذا القطاع، واستطاعت النجاح في خلق مواخير رسمية وتنظيم العمل داخلها بإصدار ١٢ قانونًا ما بين ١١ أوت ١٨٣٠ إلى ٢٤ أكتوبر ١٨٣٧. وفي المغرب فكانت البداية بمدينة الدار البيضاء سنة ١٩١٤[٤٠].

جدول رقم (١) عدد الفتيات العمومية في مدينة الجزائر[٤١]

السنة	عدد الفتيات
١٨٣٠	-
١٨٣١	-
١٨٣٢	-
١٨٣٣	١٧٥
١٨٣٤	-
١٨٣٥	-
١٨٣٦	-
١٨٣٧	٤٨٨
١٨٣٨	٣٢٠
١٨٣٩	٤١٣
١٨٤٠	٣٤٠- ٣٥٠
١٨٤١	٥١٢
١٨٤٢	٥١٠
١٨٤٣	-
١٨٤٤	-
١٨٤٥	-
١٨٤٦	-
١٨٤٧	٤٤٢
١٨٤٨	٣٨٧
١٨٤٩	٣٩٥
١٨٥٠	٤٧٩
١٨٥١	٣٤٢

جدول رقم (٢) عدد الفتيات العمومية شهريًا لبعض السنوات في مدينة الجزائر من مصادر طبية[٤٢]

الشهر	السنة ١٨٤٧	السنة ١٨٤٨	السنة ١٨٤٩	السنة ١٨٥٠	السنة ١٨٥١
جانفي	-	٣٤٣	٢٩١	٤٠٣	٢٦٧
فيفري	٣٨٥	٣٤٩	٣١١	٤٠٩	٣٠٠
مارس	٣٧٩	٣٦٦	٣٢٧	٤٢٨	٣١٥
أفريل	٤٠٣	٣٧٤	٣٤٦	٤٤٨	٣٣٦
ماي	٤٢٧	٣٩٣	٣٠٦	٤٦٦	٣٦٢
جوان	٤٣٢	٤١٥	٣٨٢	٤٩٣	٣٩٠
جويلية	٤٥٤	٤١٩	٤٠١	٥٠٨	٤٢٢
أوت	٤٥١	٤١٥	٤٢٢	٥١٥	-
سبتمبر	٤٥٦	٤٠٤	٤٣٣	٥٣٢	-
أكتوبر	٤٧٠	٣٩٦	٤٤٥	٥٤٩	-
نوفمبر	٤٧٦	٣٨٧	٤٥٥	٥٤٦	-
ديسمبر	٤٨١	٣٧٩	٤٦٣	٥٥٣	-

والشيء نفسه في البلاد التونسية، عملت السلطة الفرنسية على تقنين الدعارة وشرّعت لها قوانين، وكانت أوّل الوثائق التي تحدّثت عن الدعارة بعد الاحتلال الفرنسي في ٢٥ أوت ١٨٨٢، وهي مراسلة وجهت من رئيس بلدية تونس إلى الوزير الأكبر أعلمه فيها أنّ أحد الأجانب أجّر إحدى المنازل بنهج مكثر محاذي للحي الفرنسي، وخصصها لتجميع المومسات[٤٣]. وبأمر من بلدية تونس في ١٦ مارس ١٨٨٩-رغم الضجة والمعارضة الكبيرة من رجال الدين وأعيان البلاد-قنّنت الدعارة وقضت على المحظور وكشفت المستور وأصبحت هناك مومسات عموميات من كل الجنسيات والديانات تعمل في مواخير رسمية وشبه رسمية تخضع لرقابة السلطة (لا بد لمن تريد أن تمارس الدعارة أن تسجل اسمها في دفاتر المومسات وتدفع الضريبة الشهرية وتخضع للمراقبة الطبيّة). وتوجد دور الخناء الرسمية بمدينة تونس بنهج سيدي عبد الله قش وسيدي العجمي وسيدي العباسي ونهج الوز، ونهج الدرينة، ونهج الجرابة، ونهج سيدي بيان، ونهج المحجوب، ونهج بن عثمان، ونهج سيدي بن تميم. وكانت السلطة الفرنسية تصنف المواخير ودور الدعارة حسب الأصل والجمال، فالفتاة تحصل على أجر يومي يتراوح بين ٧ و١٠ فرنكات حسب جمالها، لذلك كان أجر المورسكيات مرتفعًا يتراوح بين ١٥ و٢٠

فرنكا سنة ١٩٣٠[٤٤]. أما في المواخير شبه الرسمية أو ما تسمى "بدور التسامح" أو "دور المواعيد"، فقد اختلف الأمر عنه في الدور الرسمية، فقد "كانت المومسات -بمعية الممثلات-... رأس مال منتج يفوق مردوده بالنسبة إلى بعض المومسات الجميلات مردود عمل الأجراء وحتى الكثير من عناصر الشرائح الوسطى العصرية"[٤٥]. ووصل عدد المومسات بدور البغاء الرسمية في الثلاثينات من القرن العشرين إلى قرابة ٣٠٠، وسجل ١٦ دار بغاء شبه رسمية[٤٦].

ولم تبتعد السياسة الفرنسية في الجزائر عنها في تونس، فقد تواصلت الدعارة شبه الرسمية في الملاهي والحانات والمواعيد السرية، وخصصت أيضا أماكن رسمية للدعارة بالجزائر المدينة وأهمها "مدينة الزنوج" و"مدينة البؤس" و"الأحياء القديمة"، خاصة القصبة التي "مثلت في ثلاثينات القرن العشرين أكبر ماخور يختلط فيها المدني والعسكري"[٤٧]. بل أنّ سوق أو رحبة الجمال في قسنطينة لازالت النساء لا تدخله إلى الآن لارتباطه في الذاكرة الجزائرية بالمواخير التي فتحها العسكريون الفرنسيون بهذا السوق.

ورغم تقنينها للدعارة، أبقت السلطات الفرنسية على تهمة الزنا بالنسبة للدعارة خارج الإطار الرسمي أو الخيانة الزوجة وأبقت على الممارسات السابقة في العقاب وهي النفي إلى جزيرة قرقنة بالإضافة إلى السجن.

جدول رقم (٣)

المتهمين بالزنا في عقد الثلاثينيات في تونس والجزائر

السنة	العدد				العدد	
	المتهمين بتونس	الجملي للجنح بتونس	النسبة المئوية	المتهمين بالجزائر	الجملي للجنح بالجزائر	النسبة المئوية
١٩٣٠	٣٢	٤٢٧٢	٠,٧٥	٨٢	٤٣٦٤٣	٠,١٨
١٩٣١	٢٩	٤١٧١	٠,٦٩	٩٥	٤١٣٣٢	٠,٢٣
١٩٣٢	٤٣	٤٢٧٩	١	١٣١	٣٣٤٦٦	٠,٩٣
١٩٣٣	٢٨	٥٠٨٨	٠,٥٥	١٢١	٣٥٩٨٢	٠,٣٣
١٩٣٤	١٨	٥٨٤٧	٠,٣١	١٥٣	٣٩١٤٢	٠,٣٩
١٩٣٥	٤٦	٦٢٦٦	٠,٧٣	١٣١	٤٠٩٧٠	٠,٣٢
١٩٣٦	٢٩	٥٦٢٦	٠,٥١	١٢٦	٤٠٦٥٩	٠,٣١
١٩٣٧	٢٢	٦١١٣	٠,٣٦	١١٩	٤٣٨١٢	٠,٢٧
١٩٣٨	١٨	٦٨٨٧	٠,٢٥	١١٣	٤٥٢٤٦	٠,٢٥
١٩٣٩	٢٦	٦٧٣٣	٠,٣٨	١١٧	٤٤٨٢٢	٠,٢٦

لم تختلف السياسة الإنجليزية بمصر عن السياسة الفرنسية في المغرب العربي، فأصدر وزير داخلية الخديوي في ١٥ جويلية ١٨٩٦ قانون ينظم الدعارة بعد ضغط من الجيش الإنجليزي ومصادقة الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف المختلطة في ٩ جوان ١٨٩٦. وجاء قانون تنظيم الدعارة بسبب ما عرفته مصر وخاصة القاهرة من تفشي كبير للمواخير السرية وتفشي أكبر لمرض الزهري الذي أهلك الجيش الإنجليزي[٤٨]. فأصبح فتح المواخير بترخيص، حيث تقدّم امرأتان أو أكثر مطلب بفتح ماخور إلى ديوان الحكومة أو ما يسمى "المدير"، الذي يقوم بالرد في أجل أقصاه أسبوعين. وبنيت المواخير في القاهرة بباب واحد للدخول والخروج ويمنع على المومسات العموميات التعامل مع الجيران أو غيرهم. ووجد في القاهرة سنة ١٨٩٩، ١٠١ منزل دعارة عمومي مسجل لدى السلطة فيها ٤٠٤ نزيلة، وفي سنة ١٨٩٨، ٥٩٠[٤٩]. لكن ذلك لم يمنع المنازل السرية أو منازل المواعدة من التواجد والتكاثر ولم يمنع من وجود المومسات في المقاهي والحانات وأيضا البائعات المتجولات مثل بائعات الخضار والزهور والخمور. وسجلت الشرطة سنة ١٨٩٩، ٤٠٤ مومس حرة، منهن ١٠٠ متزوجات يعملن بموافقة أزواجهن و٢٠٠ بائعات بالشوارع و١٠٠ راقصات[٥٠].

٢/٢-الاتجار بالنساء

أكّد محمود بيرم التونسي أنّ الشوارع في مدينة تونس أصبحت تغصّ "بالوجوه الغريبة من الجمال المنكر، مع كل امرأة مروّض، فيه كل ما في المروضين من طول وعرض وشراسة محيّا"[٥١]. هي حقيقة نقلها عن الاتجار بالنساء، هذه "التجارة التي لا تبور مهما وقف دولاب الأعمال، وفقد الناس القوت"[٥٢]. نقل التجار رزقهم نحو البلاد التونسية بعد أن كسدت في أوروبا وعرضوها في شوارع مدينة تونس ووصلت أسعارهن أضعاف أضعاف المحليات التي تراوحت أسعارهن بين ٥ و٥٠ فرنكا. فقد خلقت هذه البضاعة-رغم الأزمة نتيجة وفرة المعروض وقلة الطلب-واقعًا جديدًا في مدينة تونس يلفه المزاحمة والتنافس بين التجار انتهى في عديد الأحيان "بتلعلع" الرصاص في المقاهي الكبرى. كما ظهرت حلقات المتجمهرين في الشوارع الضيقة مكونة من "الطراز البغلي" الذين يريدون الحصول على جميلة الجميلات التي لها القدرة على سلب الأموال في الفنادق الضخمة وتحقيق أرباحًا كبيرة. خلقت هذه التجارة في مدينة تونس وضعا مشابها للشوارع السوداء وتجارة النساء في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فتحولت

بعض أنهجها ومقاهيها مركزا لتجارة النساء ومركزا للصراع بين العصابات والمافيات[٥٣]. كان زعماء التجار ينامون في أفخر الفنادق إلى الحادية عشر صباحًا ويدخنون أفخر السجائر الأمريكية ويرتدون أثمن الملابس وأصابعهم مرصعة بخواتم الألماس، ويحيط بهم أجمل النساء يداعبهن "ويكون يوم السعادة عند إحداهن يوم أن يلكمها بقبضة يده القوية على عينيها فترقد لها في المستشفى أسبوعين"[٥٤]. وعرفوا "بالشرف" ولهم مكانة رفيعة عند موظفي القنصليات وفي الدوائر البوليسية، "ويفعلون ما يشاؤون، فإن شاؤوا بطشوا وإن شاؤوا عفوا وإن شاؤوا سرقوا وإن شاؤوا قتلوا"[٥٥].

لم تشمل تجارة النساء السوق التونسية فقط، فهي عالمية في ارتباط بالمال والغاية تبرر الوسيلة أو ما أطلق عليه ميشال فوكو "السلطة الحيوية"[٥٦] وهي السلطة التي تحلّ فيها الحياة محلّ الحق، فلم يعد للحق وجود أمام المصلحة وإشباع الرغبات، وتحل الحالة اللا أخلاقية التي هي في حركة دعوبة نحو العصيان محل الحالة الأخلاقية التي تتميّز بالسكينة والسلم[٥٧]، بل أنّ اللا أخلاقي يصبح الأصل بالتدريج لأنّ المصلحة تتحوّل الرابط الوحيد بين العناصر حتى وإن كانت "التبعية أحادية"[٥٨] أي تبعية فرد لفرد آخر، وصانع هذه العلاقات المال والحاجة ومحدّدها القوّة والعنف.

لم يكن اجتياح مافيات الاتجار بالنساء تونس في ثلاثينات القرن العشرين حدثًا جديدًا، لأنّ هذا النشاط مزدهرا منذ الأزل، وأخذ بعدًا أوسع مع القرن التاسع عشر والقرن العشرون شمل جميع بلدان العالم دون استثناء. فمثلاً عرفت القاهرة في أواخر القرن التاسع عشر تواجدا كبيرا لبنات أوروبا اللاتي تتركن بلدانهن هروبًا من الفقر والبؤس وخضعوا ضحية لتجار الدعّارة والقوّادة (des trafiquants proxénètes). ودقّ المؤتمر العالمي بزيورخ سنة ١٩٠٤ ناقوس الخطر لتعاظم هذه الظاهرة التي هدّدت العالم خاصة وقد أصبحت هذه العصابات ذات نفوذ مالي كبير وسياسي متزايد ومتعاظم[٥٩]. وذكر كلود مونتوفيور[٦٠]: "للأسف فإنّ التجارة بالبيضاوات (الرقيق الأبيض) مزدهرة في مصر، في القاهرة والإسكندرية وبور سعيد. هناك عدد كبير من فتيات أوروبا الشرقيّة (رومانيا، روسيا، ايطاليا، اليونان...) يؤخذن نحو مصر. تعمل البعض منهن في منازل دعارة، وتنزل البعض الآخر بأحياء سيئة السمعة وتشحن مجموعة أخرى نحو الهند ودول أخرى. يظهر أنّ مصر هي مركز تصدير النساء نحو كل الشرق. يبدو أن محاربة تجارة الرقيق صعب جدًا، وأصبح من الضروري التحرك بقوّة لحماية النساء البائسات والضرب بيد من حديد للقضاء على التجار الذين يوجهون النساء نحو الموانئ المصرية. لكن يبدو أنّ ذلك مستحيلا في مصر لأنّ معظم التجار أجانب الذين يفلتون من القانون والقضاء المصري بناء على الاتفاقيات الدولية، كما لا توجد منظمات دولية لحمايتهن"[٦١].

٢/٣-الوسطاء

نظمت الحكومة الدعارة وفرضت على المرأة التي تحترفها رخصة رسمية لتبقى تحت الرقابة الدائمة إلاّ أنّ "التهريب يدخل في كل شيء، فكما تجد البضائع المهربة تجد المومس الخارجة على النظام والتي تباشر مهنتها في السر والخفاء"[٦٢]. وعرفت الدعارة السرية انتشارًا كبيرًا بمدينة تونس في الفترة الاستعمارية فاقت الخناء الرسمي، خاصة بداية مع الثلاثينيات"، فوصل عدد المومسات اللاتي انضممن إلى الدعارة الرسمية بعد التنبيه عليهن إلى ٦٨٩ من بين ١٨١٠ عينة[٦٣]. وقد شمل الخناء السري المتزوجات والأمهات والقاصرات، ويدّعين أنّ الظروف الاقتصادية والوضع الاجتماعي قد حملهن على بيع أجسادهن ليحصلن على لقمة العيش، كما يدّعين أنّ لا خبرة لهن في المجال، والواقع أنّ معظم المومسات السريات هنّ رسميات شطبن من قائمة شرطة الآداب بعد أن كبرن في السن وفقدن جمالهن". فالذي يبحث عن الحقيقة يجد أنّ معظم المومسات السريات من قديمات سباط عجم وسيدي بيان هربن من البوليس أو ذهب جمالهن، فلا يستطعن عرض أجسادهن علنا لمن سينتخب ويختار"[٦٤]. وقد وجدت منازل الخناء السري في كل أحياء العاصمة وهي معلومة من كل الناس بأرقامها "ما عدا موظفي البوليس ومشيخة المدينة"[٦٥].

وخصّ محمود بيرم التونسي "الوسطاء " بمقالاته وتعرض لدورهم في جلب الزبون وأسلوبهم في إغوائه، وسمي الوسيط في البلاد التونسية "بالقوّاد" وعمله "بالقوادة"، وأشار أديبنا إلى ذلك: "يقول في كل مجلس وأمام كل إنسان: أنا رجل أحترف القوادة صراحة، ولعن الله من يخفي عيوبه، صناعتي القوادة، وهي عندي أشرف من كثير من تلك الأشغال التي يحترفها الناس ويرتكبون خلفها كل ضروب السرقة والغش، وأيّ عار في القوادة؟ إنها صناعة ظريفة نظيفة، يتردد من يزاولها بين عقيلات البيوت وغطارفة العائلات ويشاركهم في أحص أنواع سرورهم ويجلس بينهم مجلس الخل المدلل ولا يرد له طلب ولا يدخل عليه بنفيس"[٦٦]. وهي حرفة ليست في متناول الجميع، تتطلب نوعًا خاصًا من الناس يجمعون بين حسن اللباس وخفة

الروح واللباقة واللطافة والقدرة على التحيل ويتمتعون بالدهاء السياسي ومرونة المرابي والإنصاف[٦٧]. يختار القواد الزبون بإتقان مرتكزا على خبرته وفراسته، ويبادره الحديث بفتح شهيته بأنّ له "بنت فلان الموظف في العدلية أو أخت فلان العامل المقيم في مدينة كذا، أو زوجة فلان التاجر المشهور..."[٦٨]، فكلهنّ من الأعيان من تشتيهنّ النفوس والأعين. "ويتعين موعد اللقاء في المنزل العامر، وقد يسبقه موعد آخر في الطريق، فيرى الزبون بعينيه تلك الدرة التي سيحظى بها وهي خارجة من أحد المحلات التجارية وخلفها زنجي أو زنجية"[٦٩]، والطريق مليء ببشائر الخير وبنات الذوات. "... ويتم التعارف والموعد الأخير للالتقاء في ذلك المنزل الواقع خارج أسوار المدينة والذي يقول السمسار إنه الوكر الذي تهرب فيه السيدة لتباشر لذاتها خفية من أهلها..."[٧٠].

وقد تتعامل الفتاة العاهرة مباشرة مع الزبون، فيأخذ الوسيط معه الفتاة إلى المقهى المخصص تقريبا للأوروبيين والأثرياء، وهي في أبهى حللها متبخترة في ثوب أوروبي، وتنتظر أحد الأفاقين المشتاق، فتبادره بالحديث وبإغراء ودلال تطلب أن يسقيها الخمر، ولما تتملك منه الخمرة يقسم "أن يتمّ السهرة معها إلى الصباح سواء كان في بيتها أو في الفندق الذي ينزل فيه أو في جهنم..."[٧١]، فتطلب منه ثمن الليلة وتعلمه بأنها ستحاول التخلص من صاحبها. وفي كلتا الحالتين، ينتهي الزبون بخيبة أمل، فالزبون الأول ينتهي به المطاف في منزل "لا يختلف عن المنازل العمومية في شيء، فراش حقير وبضعة كراسي حقيرة والخدم من الأعراب... والفتاة من أولئك التي حطمت الأمراض أبدانهن فطولت كمها وربطت رقبتها وعصّبت رأسها"[٧٢]. ولا يتمكن الزبون حتى من التمتع بقسط من الراحة نتيجة الخديعة، إذ يفاجئه مضيفه بأنّ البوليس على الباب ويجب إكرامه، "فتخرج الخمسين فرنكا من جيب الزبون" ولا يكاد يهنأ حتى تأتيه البشرى من "عجوز من أهل الدار تنذر بالويل والثبور" بعودة زوج الفتاة، فيرمى الزبون في الشارع بعد أن سلب ماله وأكل نصيبه من الضرب، وتتوجه الفتاة إلى زبون آخر[٧٣]. أما الزبون الثاني، فيخرج مترنحا من المقهى يقبّل ويمتص يد الفتاة وهي تبادله ضحكات الدلال والإغراء، وبغمزة بينها وبين صاحبها، يطلب الوسيط من الزبون الصعود إلى العربة، وبعد مسير غير منظم في عديد الشوارع يقف أمام حانة مازالت مفتوحة ويقترح على الزبون شراء زجاجة خمر لإتمام الليلة. فينزل الزبون لشراء الزجاجة وتسير المركبة في حالها، "وخرج... بالزجاجة، فلم يجد أصحابه فطار السكر من دماغه، وجعل يسأل الخفراء النائمين أمام الدكاكين عن المركبة وأوصافها ومن فيها بدون فائدة"[٧٤].

وذكر محمود بيرم التونسي في هذه الأبيات بعنوان "تجار الرقيق"، حلاوة لسان الوسيط في إغوائه للفتاة لجلبها نحو الزبون في بيت الدعارة، محاولا إبراز النفوذ الذي أصبحت تحظى به عصابات الوسطاء والقوادة في شوارع القاهرة.

" شلّة فتوّات عتاة — متشبهين في فيش
متقمشين بالقوافي — والحرير تقميش
سارحين بحب العزيز — ربع القدح ما يجيش
لو كله يتباع ما يطعمهم — بجبينه قريش
اللي يشوفهم يقول — المسألة تهويش
والطبلة والرق — بتشنشن ولا تقوليش
تسمعهم البنت — تتخدّر ولا يمشيش
وتبات غنيمة — في بيت أم إسماعيل درويش
وادي المعلّم عويس — لمّا غلب تفتيش
رايح يقول بنتي ضاعت — من يومين يا شويش
والاسم فيه عندنا — بوليس آداب وما فيش
خلي العصابات تلطّش — في البلد وتعيش[٧٥]

خَاتِمَةٌ

مثل البحث دراسة تاريخية أنثروبولوجية في محاولة لتفكيك ظاهرة اجتماعية لفتها السرية وغيبتها الذاكرة من التاريخ واعتبرتها من المحرمات وألقتها على الهامش، ومحاولة لإلقاء نظرة خفيفة على فئة مهمشة من التاريخ ومرفوضة اجتماعيًا وملاحقة التغييرات الحاصلة عليها بين فترتين زمنيتين. فلم يغب البغاء في الفترة الحديثة من تاريخ البلاد التونسية لكنه لم يكن مقننًا بل كان سريًا أو في أماكن الكيف والرقص نتيجة صرامة القوانين وشدة العقوبة، وإن عرف مع قانون عهد الأمان شبه تقنينًا وحدد أجرًا بين الحريف والمومس خاصةً مع التوافد الكبير للأجانب على البلاد التونسية والامتداد الحضري خاصة بالحاضرة. ومع التواجد الفرنسي قننّت الدعارة وفتحت أماكن خاصة سميت بالمواخير وخضت العاهرات للرقابة الأمنية والصحية وكأننا نتحدث عن "موظف في الدولة"، واجتاحت البلاد مافيات الدعارة العالمية وواصلت بيوت المواعد السرية عملها. ولم تكن دراستنا جرد للقوانين وإنما هي دراسة مقارنة بين فترتين زمنيتين للتعامل مع ظاهرة الدعارة بتونس ومقارنة بالبلدان المجاورة الجزائر ومصر حتى نستطيع بناء فكرة واضحة وقريبة من الواقع.

ملاحق

مصدر الصور (الكاتب/ شبكة الإنترنت)

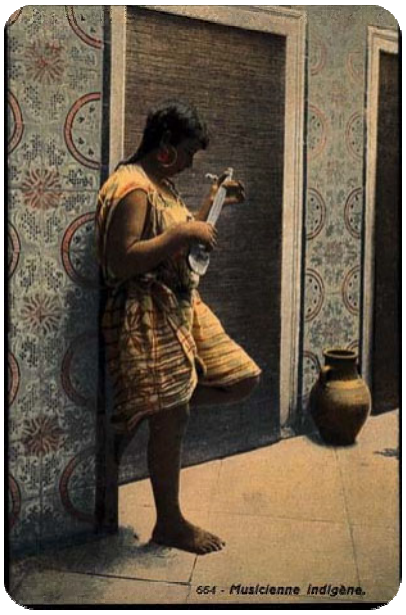

صورة رقم (١): موسيقية تونسية.

صورة رقم (٢): راقصة تونسية.

صورة رقم (٣): مومس من تونس.

صورة رقم (٤): سوق النساء بالعاصمة تونس سنة ١٩٠٧.

صورة رقم (٥): ماخور بتونس.

صورة رقم (٦): بيوت دعارة بوسعادة الجزائر.

صورة رقم (٧): مومس من الجزائر

صورة رقم (٨): رقص بنات أولاد نايل.

صورة رقم (٩): ماخور في القاهرة.

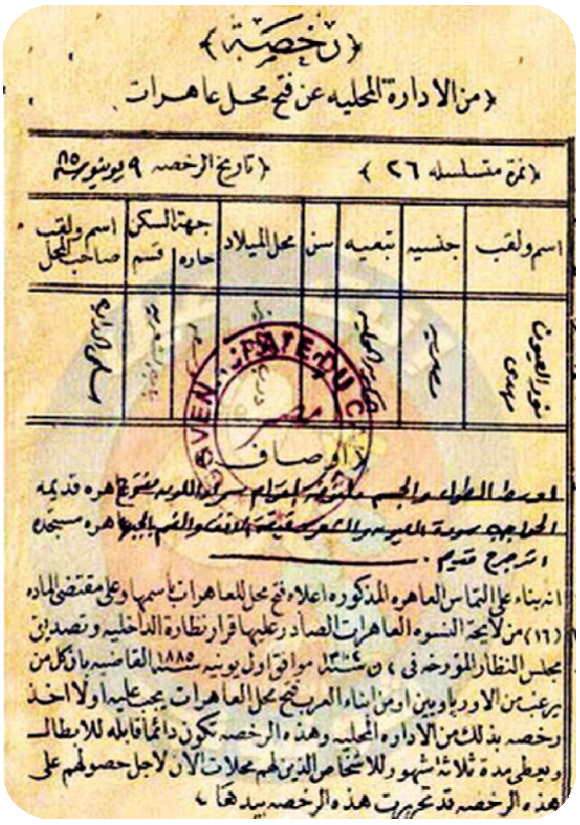

«رخصة»

«من الادارة المحليه عن فتح محل عاهرات»

«نمرة متسلسله ٢٦» «تاريخ الرخصه ٩ نوفمبر سنة ٨٥»

اسم ولقب	جنسيه	تبعيه	سن	محل الميلاد	جهة السكن حاره	قسم	اسم ولقب صاحب المحل
نور العيون	مصرية	مصرية					

لا أوصاف

انه بناء على التماس العاهره المذكوره اعلاه فتح محل للعاهرات باسمها وعلى مقتضى الماده (١٦) من لايحة النسوه العاهرات الصادر عليها قرار نظارة الداخليه وتصديق مجلس النظار المؤرخ في ٥ شهر ١٣٠٢ موافق اول يونيه سنة ١٨٨٥ القاضيه بان كل من يرغب من الاوربيين او من ابناء العرب فتح محل العاهرات يجب عليه اولا اخذ رخصه بذلك من الاداره المحليه وهذه الرخصه تكون دائما قابله للابطال ويعطى مدة ثلاثة شهور للاشخاص الذين لهم محلات الان لاجل حصولهم على هذه الرخصه قد تحررت هذه الرخصه بيدها.

صورة رقم (١٠): رخصة لفتح ماخور بمصر.

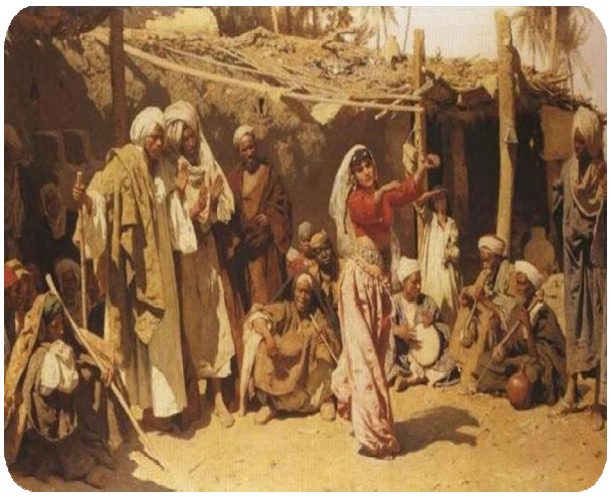

صورة رقم (١١): غزية.

صورة رقم (١٢): عالمة.

الهَوامِشُ:

(١) ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، تقديم عبد الله العلايلي، أعاد بناءه يوسف الخياط، دار الجيل، دار لسان العرب، بيروت ١٩٨٨. الفراهيدي، **كتاب العين**، تحقيق د. مهدي المخزوي ود. إبراهيم السامرائي، ج٢، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣، ص ٣٢.

(2) Kerrou (Mohamed), M'halla (Moncef), « La prostitution dans la Médina de Tunis aux XIXe et XXe siècles », être marginal au Maghreb, Paris 1993 p 202.

(٣) ابن أبي الضياف (أحمد)، **الإتحاف**، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، ج٤، تونس،٢٠٠١، ص ١٩٧.

(4) Kerrou (Mohamed), M'halla (Moncef), p 204- 205.

(٥) ابن أبي الضياف (أحمد)، ج٤، ص ٢٣٢.

(٦) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٤٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

(8) Duchesne, (Edouard- Adolphe), De la prostitution dans la ville d'Alger depuis la conquête, Paris 1853, p21.

(9) Ibid, p 64.

(10)Ibid, p 65.

(11) De Flux (A.), La régence de Tunis, Paris 1965, p 117.

(12) Kerrou, M'halla, p 208.

(13) Larguéch (Abdelhmid), Les ombres de la ville: pauvres, marginaux et minoritaire (XVIIIème et XIXème siècle), centre universitaire, 2002, p 290.

(14) Ibid, p 297.

(15) Deyrolle (Et), « Les danseurs tunisiens », Bulletins des mémoires des sociétés d'anthropologie de Paris, série VI, tome 2, 1911, p 262.

(١٦) **النوازل**: يقصد بها المنازل في المدينة وحيث تنزل القبيلة عند البدو.

(١٧) ملقطة بالصوفة: منعوتة بالإصبع.

(18) Farhati (Barkahoum), La danseuse prostituée dite «Ouled Naïl», entre mythe et réalité (1830-1962), Des rapports sociaux et des pratiques concrètes, CLIO, n°17, 3002, pp 101- 113.

(19) Congrés internationales des orientalistes, n°14, 1905, Alger 1908, p 572.

(20) Royer (Louis-charles), Guide international de l'amour, Paris 1954, p 225.

(21) Bonardi (Pierre), Ouled Nailset Méharistes, Paris éditions, 1936, p 16- 17.

(22) Taraud (Cristelle), « La prostitution indigène à l'époque coloniale », Centre de la recherche africaine, paris1, p 222.

(23) Congrés internationales des orientalistes, n°14, 1905, Alger 1908, p 572.

(٢٤) عفورية (راجي)، **التحقيق المتكامل**، جلفة- الجزائر، ج٣، ٢٠٠٦، ص ١٣.

(25) Arnaud, «Notice sur les sahari, les Ouled Ben Aliya, les Ouled Nail et sur l'origine des tribus Cheurfa», Revue Africaine, Vol 8, 1864, pp 104-117.

(٢٦) عفورية، ج٣، ص٣٤٤- ٣٤٥.

(٢٧) الديسي (عبد الرحمان)، **تحفة الأفاضل في نسب سيدي نايل**، شرح وتحقيق عبد الكريم قديفة، تونس ١٩٢٩.

(٢٨) Gorguos, «Notice sur le Bey d'Oran, Mohammed El Kebir», Revue Africaine, Vol 1, 1856, p 405.

(٢٩) عفورية (راجي)، ج ٤، ص ١٩٨- ١٩٩.

(٣٠) المرجع نفسه، ج ٣، ٣٧- ٣٨.

(٣١) المقريزي (تقي الدين)، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ج٤، بيروت، دون تاريخ إصدار، ص ٣١٢.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ج ٣، ص ٢٧٠.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٩- ٢٧٠.

(٣٤) عاشور (سعيد عبد الفتاح)، **المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية**، القاهرة ١٩٩٢، ص ٢٤٩.

(٣٥) المقريزي، ج١، ص ٥٨٧.

(٣٦) عاشور، ص ١٤٢.

(٣٧) فيوتو، **وصف مصر**، ترجمة زهير الشايب، جمهورية مصر العربية، ج ٨، ١٩٩٣، ص ١٠٥.

(٣٨) المصدر نفسه.

(39)http://2tqqt82jmt7v3yb42gsd75a19wd.wpengine.netdna-cdn.com/wp- content/uploads

(40) Taraud (Cristelle), « la prostitution coloniale, Algérie, Maroc, Tunisie, (1830- 1962) », CLIO, n° 33, 2011, p 2.

(41) Duchesne, (Edouard- Adolphe), p55.

(42) Ibid, p 56.

(43) Kerrou, M'halla, p 210.

(44) Saladrine (R,), l'Afrique galante, reportage chez les prostituées juives et mauresques, Paris XI, édition Prima, 1930, p 188- 193.

(٤٥) التيمومي (الهادي)، **تاريخ تونس الاجتماعي ١٨٨١- ١٩٥٦**، دار محمد علي الحامي صفاقس، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧، ص ١٤٨

(٤٦) المرجع نفسه.

(47) Baduel (Pierre Robert), Chantiers et défis de la recherche sur le Maghreb contemporain, Paris 2009, p 255.

(48) Fiaux (Louis), la prostitution réglementée et les pouvoirs publics dans les principaux Etats du monde, Paris 1909, p 168.

(49) Ibid, p 169- 173.

(50) Ibid, p173.

(٥١) **جريدة الزمان**، بتاريخ ٢٤ جويلية ١٩٣٤، مقال بعنوان " الإتجار بالنساء".

(٥٢) المصدر نفسه.

(53) La petite Tunisie, n 2380, 6-10 avril 1937.

(٥٤) **جريدة الزمان**، بتاريخ ٢٤ جويلية ١٩٣٤، مقال بعنوان " الإتجار بالنساء".

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) فوكو (ميشال)، **المعرفة والسلطة**، ترجمة عبد العزيز العيادي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٧٨.

(57) Lapouage (Gilles), Utopie de civilisation, Flammarion, Paris 1978, p 250.

(٥٨) لوميل (يانيك)، **الطبقات الاجتماعية**، ترجمة جورجيت الحداد، دار الكتاب الجديد، بيروت ٢٠٠٨، ص ١٠.

(٥٩) Fiaux, p 274.

(٦٠) باحث ولاهوتي يهودي انجليزي في القرنين التاسع عشر والعشرين (١٨٥٨-١٩٣٨). مؤسس المنظمة اليهودية الليبيرالية البريطانية، وناشط مؤيد للحوار بين اليهود والمسيحيين، وترأس الجمعية الأنقلو- يهودية بين ١٨٩٠-١٩٢١.

(٦١) Fiaux (Louis), p 274- 175.

(٦٢) **جريدة الشباب**، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٣٧.

(٦٣) الماجري (زينب)، **الهامشيون في مدينة تونس من ١٩٣٠ إلى ١٩٥٦**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، جوان ٢٠١٠، ص ١٤٣.

(٦٤) **جريدة الشباب**، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٣٧.

(٦٥) **المصدر نفسه**.

(٦٦) **جريدة الزمان**، بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٣٣، مقال بعنوان " القواد النزيه".

(٦٧) **المصدر نفسه**.

(٦٨) **جريدة الشباب**، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٣٧.

(٦٩) **المصدر نفسه**.

(٧٠) **المصدر نفسه**.

(٧١) **جريدة الزمان**، بتاريخ ٤ جويلية ١٩٣٣، مقال بعنوان "دبوزة فين".

(٧٢) **جريدة الشباب**، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٣٧.

(٧٣) **المصدر نفسه**.

(٧٤) **جريدة الزمان**، بتاريخ ٤ جويلية ١٩٣٣.

(٧٥) بيرم التونسي (محمود)، **الأعمال الكاملة**، الجزء الرابع، إشراف رشدي صالح، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٦، ج ٤، ص ٨٧.